البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي
National Program for Digital Economy

برنامج التقنيات المالية

المرحلة الثانية (2026 - 2030)

البنك المركزي العماني
CENTRAL BANK OF OMAN

"وفي ضوء أهمية التطورات العالمية المتسارعة للتقنيات المتقدمة وتطبيقاتها، ومنها تطبيقات الذكاء الاصطناعي، لما توفره من فرص لتحسين الإنتاجية والكفاءة لمجموعة واسعة من القطاعات. ومن منطلق إدراكنا بأهمية تنويع مصادر الدخل القائم على أساس التقنية والمعرفة والابتكار؛ فإننا عازمون على جعل **الاقتصاد الرقمي أولوية ورافداً للاقتصاد الوطني**"

حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم
حفظه الله ورعاه

30 ربيع الآخر 1445 هـ
14 نوفمبـــــر 2023م

البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي
National Program for Digital Economy

رسالة القيادة والالتزام الوطني

معالي/ أحمد بن جعفر بن سالم المسلمي
محافظ البنك المركزي العماني

يشهد العالم تحولاً عميقاً في طبيعة الخدمات المالية ودورها في الاقتصاد. فالتقنيات المالية لم تعد مجرد وسيلة لتقديم خدمات أسرع؛ بل أصبحت عاملاً مؤثراً في قدرة الدول على توسيع الفرص الاقتصادية، ورفع الإنتاجية، واستقطاب الاستثمار، وتمكين الأفراد والمؤسسات من المشاركة في النمو. وفي سلطنة عُمان، ننظر إلى هذا التحول من منظور وطني أشمل. فطموحنا لا يقتصر على رقمنة الخدمات القائمة، وإنما يمتد إلى بناء منظومة مالية أكثر قدرة على خدمة الاقتصاد الحقيقي، وفهم احتياجات رواد الأعمال، والوصول إلى الفئات والمناطق التي لم تستفد بعد بصورة كافية من الخدمات المالية. ونريد أن تكون سلطنة عُمان بيئة يستطيع فيها صاحب الفكرة الواعدة أن يؤسس مشروعه وينمّيه، وتستطيع فيها المؤسسات المالية أن تبتكر بثقة، ويجد فيها المستثمر إطارًا واضحًا وفرصًا قابلة للنمو. ويأتي برنامج التقنيات المالية ضمن البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي وكذلك الاستراتيجية الوطنية للتقنيات المالية 2026-2030 لترجمة هذا الطموح إلى أولويات وطنية ومسار عمل مشترك. وهي تجمع الجهات المعنية حول رؤية واضحة، وتربط تطوير الأطر التنظيمية والبنية الرقمية وتنمية المواهب بغايات اقتصادية ملموسة، انسجامًا مع مستهدفات رؤية عُمان 2040. وقد أُعدّت ثمرةً لجهد جماعي ومشاركة واسعة من الجهات الحكومية والقطاع المالي ورواد الأعمال والشركاء المعنيين.

إن نجاح الجهود الوطنية لتطوير التقنيات المالية لن يُقاس بعدد المبادرات التي نطلقها، بل بما تحدثه من أثر: خدمات مالية أكثر سهولة وكفاءة، وفرص أوسع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبيئة أكثر جاذبية للشركات الناشئة والاستثمارات، ومساهمات أوضح في التنويع الاقتصادي وتوفير فرص العمل. ومن هنا، فإن الانتقال من مرحلة بناء الأسس إلى مرحلة التنفيذ والتوسع يتطلب مسؤوليات محددة، وتنسيقًا مؤسسيًا وثيقًا، ومتابعة منتظمة للنتائج. يؤدي البنك المركزي العُماني دوره في هذا المسار انطلاقاً من قناعة راسخة بأن الثقة هي أساس الابتكار المالي المستدام. وسنواصل تطوير بيئة تنظيمية تتيح اختبار الحلول الجديدة وتبنيها، مع صون سلامة النظام المالي، وحماية المتعاملين، وتعزيز الأمن والمرونة. فكلما ازدادت قدرة منظومتنا على إدارة المخاطر بوضوح وكفاءة، اتسعت قدرتها على احتضان الابتكار وجذب المبادرات الجادة.

وتفتح التقنيات الناشئة، بما فيها الذكاء الاصطناعي والمدفوعات الحديثة والحلول الرقمية المتقدمة، آفاقًا مهمة أمام القطاع المالي العُماني. غير أن القيمة الحقيقية لهذه التقنيات تكمن في توظيفها لحل تحديات واقعية، وتحسين تجربة الأفراد والشركات، وتعزيز تنافسية الاقتصاد. وهذا يستدعي تعاونًا مستمرًا بين الجهات التنظيمية والقطاعين العام والخاص، واستثمارًا في الكفاءات الوطنية القادرة على قيادة المرحلة المقبلة. إن رؤيتنا لسلطنة عمان هي أن تكون مركزًا موثوقاً وجاذباً للابتكار المالي، يتميز بوضوح قواعده، وجودة بنيته الأساسية، وقدرته على تحويل الأفكار إلى حلول تخدم المجتمع والاقتصاد. وهذه الاستراتيجية تمثل التزاماً جماعياً بالعمل لتحقيق تلك الرؤية: التزاماً يجعل من الابتكار مصدرًا للنمو، ومن الثقة أساسًا للتقدم، ومن القطاع المالي شريكاً أكثر فاعلية في مستقبل عمان.

الفهـــــرس

المقـــدمـــة ـــ
Sarkis Darbinian ـــ
Sarkis Darbinian ـــ
Sarkis Darbinian ـــ
Sarkis Darbinian ـــ
Sarkis Darbinian ـــ
Sarkis Darbinian ـــ

1 المقـــدمـــة

3 الإطار الاستراتيجي والسياق الوطني للبرنامج

8 رحلة البرنامج ومنجزات المرحلة الأولى

12 خارطة طريق المرحلة الثانية

21 مستهدفات البرنامج والأثر الاقتصادي

24 نافـذة الاستثمـار والشراكـة

01
المقدمة

المقدمـــــة

يشهد القطاع المالي العالمي تحولًا متسارعًا تقوده التطورات التقنية، والابتكار الرقمي، والتقنيات المالية، إلى جانب التغيرات التنظيمية وتطور سلوك المستهلكين، مما جعلها من أبرز محركات التحول الاقتصادي والاجتماعي. ولم تعد هذه التقنيات خيارا تقنيا داعما، بل أصبحت محورا استراتيجيا لإعادة تشكيل أساليب تقديم الخدمات المالية، وتعزيز الشمول المالي، ودعم النمو الاقتصادي. وقد أسهمت التطورات المتسارعة في التقنيات الرقمية المتقدمة في انتقال التقنيات المالية من حلول متخصصة إلى قطاع اقتصادي متكامل يقود الابتكار، ويعزز التنافسية، ويعيد تشكيل العلاقة بين المؤسسات المالية والشركات التقنية نحو مزيد من التكامل والشراكة.

وتمثل التقنيات المالية توظيف التقنيات الرقمية والابتكار لإعادة تصميم الخدمات والمنتجات والعمليات المالية، بما يجعلها أكثر كفاءة ومرونة وسرعة، ويوسع إمكانية الوصول إليها، ويخفض تكلفة تقديمها واستخدامها. ويتم ذلك سواء من خلال شركات متخصصة في التقنيات المالية أو عبر المؤسسات المالية التي تتبنى حلولا ونماذج أعمال رقمية مبتكرة. وتشمل هذه التقنيات مجالات رئيسية، مثل المدفوعات الرقمية، والخدمات المصرفية الرقمية، وترميز الأصول، وتوظيف الذكاء الاصطناعي في الخدمات المالية، وغيرها من التطبيقات التي تضيف قيمة مباشرة إلى الخدمات المالية أو تعيد صياغة طريقة تقديمها. ولا يكمن جوهر التقنيات المالية في مجرد أتمتة الإجراءات التقليدية، وإنما في توظيف التقنية لإحداث تحول ملموس في الخدمات المالية ونماذج الأعمال، وتحسين تجربة المستفيدين، ورفع كفاءة القطاع المالي، وتعزيز قدرته على مواكبة متطلبات الاقتصاد الرقمي.

وقد انعكس هذا التحول بصورة مباشرة على الاقتصادات الوطنية والقطاع المالي والمصرفي، حيث أصبحت التقنيات المالية ركيزة أساسية

كما أصبحت الشراكات بين المؤسسات المالية وشركات التقنيات المالية أحد أهم محركات الابتكار المالي، بما يجمع بين الخبرة التنظيمية والابتكار التقني لتطوير خدمات ومنتجات مالية أكثر كفاءة ومرونة، وتعزيز موثوقية المعاملات. وفي المقابل، يواجه القطاع تحديات تتعلق بمواكبة التطورات التقنية، وبناء القدرات والكفاءات الوطنية، وتطوير الأطر التنظيمية، وتعزيز الأمن السيبراني، وإدارة المخاطر، وتحقيق التوازن بين تشجيع الابتكار والمحافظة على الاستقرار المالي وحماية المستفيدين، مما يجعل وجود بيئة تنظيمية مرنة وداعمة للابتكار أحد أهم مقومات نجاح منظومات التقنيات المالية واستدامتها.

وقد أسهمت الجهود المتواصلة التي بذلتها الجهات التنظيمية للقطاع المالي والمصرفي، إلى جانب البرنامج التنفيذي للتقنيات المالية، الذي تم تنفيذه في إطار لبرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي على مدى السنوات الماضية، في إرساء أسس مهمة، ودفع عدد من الأولويات الوطنية، وخلق بيئة تنظيمية داعمة للابتكار، وبنية مالية رقمية حديثة، وحلول وطنية متقدمة قادرة على مواكبة التطورات العالمية، بما يعزز كفاءة القطاع المالي وتنافسيته، ويحفز الاستثمار والابتكار. ومع الانتقال إلى المرحلة المقبلة، يتواصل هذا المسار ضمن إطار أكثر تكاملا واستشرافا للمستقبل، حيث يترجم البرنامج الأولويات ذات الصلة في الاستراتيجية إلى أهداف ومبادرات ومؤشرات أداء محددة، بما يسهم في تحقيق مستهدفاتها ومستهدفات البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي ورؤية عمان 2040.

02

الإطار الاستراتيجي والسياق الوطني للبرنامج

الإطار الاستراتيجي والسياق الوطني للبرنامج

يعد برنامج التقنيات المالية أحد البرامج التنفيذية الثمانية للبرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي، وأحد المحركات الرئيسة لمرحلته الثانية (2026-2030)، التي تنتقل فيها الأولوية من بناء الممكنات الرقمية إلى رقمنة القطاعات الاقتصادية وتعظيم أثرها الاقتصادي. وتنبع أهميته من دوره في تطوير المنظومة المالية بوصفها أحد الممكنات الرئيسة للاقتصاد الوطني، بما يدعم منظومة المدفوعات والتمويل والاستثمار التي تقوم عليها مختلف الأنشطة الاقتصادية. ومن هذا المنطلق، يركز البرنامج على تطوير البنية المالية الرقمية، ورفع كفاءة المعاملات المحلية والعابرة للحدود، وتوسيع تبني الحلول والخدمات المالية الرقمية، وتحفيز الابتكار والاستثمار في قطاع التقنيات المالية ضمن أطر تنظيمية متوازنة تعزز النزاهة المالية والاستقرار والثقة، بما يرفع تنافسية القطاع المالي، ويسهم في تعزيز السيادة الرقمية وتحقيق مستهدفات البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي ورؤية عمان 2040.

الإستراتيجية الوطنية للتقنيات المالية

أطلق البنك المركزي العماني الاستراتيجية الوطنية للتقنيات المالية (2026-2030)، بوصفها استراتيجية تطلعية تهدف إلى تشجيع الابتكار، وتعزيز الشمول المالي، وترسيخ دعائم الاقتصاد الرقمي، بما يتماشى مع أهداف رؤية عمان 2040. ويتولى البنك المركزي العماني الإشراف على متابعة تنفيذها على المستوى الوطني بالتنسيق مع الجهات المختصة، كل حسب اختصاصه، بما يضمن وجود منظومة وطنية متكاملة للحوكمة والمتابعة، ووضوح المسؤوليات، وتعزيز التنسيق بين أصحاب المصلحة، وتحقيق مستهدفات الاستراتيجية وفق الأولويات والأطر الزمنية المعتمدة، بالإضافة إلى توفير بيئة تنظيمية محفزة للتقنيات المالية .

وترتكز الاستراتيجية على ست ركائز تشمل

1. الشمول المالي وتمكين المستهلك
2. الرقمنة وتطوير السوق،
3. البنية الأساسية الرقمية والتقدم التقني
4. الأطر التنظيمية ودعم السياسات
5. تنمية المواهب والقوى العاملة
6. سبل تمويل الشركات الناشئة

كما تتضمن أكثر من مائة مبادرة بمشاركة أكثر من إحدى عشرة جهة حكومية وأصحاب المصلحة، تنفذ على مدى خمس سنوات. وتتمثل رؤيتها في بناء نظام مالي رقمي ديناميكي وقادر على المنافسة عالميا، يعزز التنمية المالية من خلال الابتكار، ويحسن كفاءة الخدمات المالية، ويضع سلطنة عمان ضمن الدول الرائدة في الابتكار المالي، مع توفير دعم مستدام للقطاعات الاقتصادية التنافسية والمتنوعة في سلطنة عمان.

الامتداد الاستراتيجي للبرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي

لا يمثل برنامج التقنيات المالية مبادرة قطاعية مستقلة، بل يشكل امتدادا تنفيذيا للبرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي، يستمد توجهه الاستراتيجي من رؤيته ورسالته ومحاوره ومرتكزاته، ويترجمها إلى مبادرات ومشروعات تعزز مساهمة القطاع المالي في الاقتصاد الرقمي. وينطلق البرنامج من الدور المحوري للقطاع المالي بوصفه أحد الممكنات الرئيسة للاقتصاد الرقمي، فتعتمد مختلف الأنشطة الاقتصادية الرقمية على منظومة مالية حديثة قادرة على دعم المدفوعات والتمويل من خلال عمليات تحقق وتسوية ذات كفاءة وموثوقية. وفي هذا الإطار، يجسد البرنامج رؤية البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي في بناء اقتصاد رقمي رافد للاقتصاد الوطني يعزز السيادة الرقمية ويوفر فرصا نوعية ومستدامة للمجتمع، من خلال تنمية قطاع التقنيات المالية، وتطوير حلول وخدمات مالية رقمية وطنية، وتعزيز الشمول المالي. كما يترجم رسالة البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي في تمكين المجتمع والقطاعين العام والخاص من تبني التقنيات الرقمية المتقدمة عبر مشاريع متكاملة تسهم في تحديث المنظومة المالية وتعزيز الابتكار.

وينعكس هذا الامتداد الاستراتيجي في إسهام البرنامج المباشر في تحقيق مستهدفات البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي عبر محاوره ومرتكزاته وبرامجه التنفيذية. ويتجسد ذلك في إسهامه في محاور البرنامج الوطني الثلاثة، حيث يمثل محور القطاعات والأعمال الرقمية المجال الأكثر ارتباطا بالبرنامج، من خلال تنمية قطاع التقنيات المالية، وتحفيز الابتكار وجذب الاستثمارات إليه، وتطوير نماذج أعمال وحلول مالية رقمية تدعم مختلف الأنشطة الاقتصادية. كما يدعم محور الحكومة الرقمية عبر تطوير منظومة المدفوعات والخدمات المالية الرقمية التي تمكن المعاملات الحكومية وتعزز كفاءتها، ويسهم في محور المجتمع الرقمي من خلال توسيع إتاحة الخدمات المالية الرقمية وتعزيز الشمول المالي.

أما على صعيد المرتكزات، فيسهم البرنامج في

- البنية الأساسية الرقمية المتطورة والآمنة عبر تطوير البنية المالية الرقمية ومنظومة المدفوعات الوطنية
- كما يدعم الابتكار وتطوير الصناعات الرقمية بتنمية الشركات الناشئة والحلول الوطنية في قطاع التقنيات المالية
- في تطوير السياسات والحوكمة الرقمية من خلال الأطر التنظيمية والبيئات التجريبية التي توازن بين تشجيع الابتكار والمحافظة على الاستقرار المالي
- ويسهم في تطوير المواهب ورأس المال والمهارات الرقمية عبر إعداد الكفاءات الوطنية المتخصصة وتعزيز قدراتها في مجالات التقنيات المالية

ويتكامل برنامج التقنيات المالية مع البرامج التنفيذية الأخرى للبرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي ضمن علاقة متبادلة، يستفيد فيها من الممكنات الرقمية التي توفرها هذه البرامج، ويسهم في المقابل في تمكينها من خلال توفير المنظومة المالية الرقمية اللازمة لتوسع خدماتها ومعاملاتها. ويستفيد من برنامج البنية الأساسية الرقمية وبرنامج صناعة الأمن السيبراني في توفير البنية التقنية والثقة الرقمية اللازمة لاستدامة الخدمات المالية، كما يتكامل مع برنامج الذكاء الاصطناعي في توظيف التقنيات الذكية داخل القطاع المالي، ومع برنامج الصناعة الرقمية في دعم الشركات الناشئة والحلول الوطنية. وإلى جانب ذلك، يوفر البرنامج منظومة المدفوعات التي تعتمد عليها مبادرات برنامج التجارة الرقمية، ويمكن برنامج التحول الرقمي الوطني من تنفيذ الخدمات الحكومية الرقمية. وبهذا التكامل، لا يقتصر أثر برنامج التقنيات المالية على مبادراته المباشرة، بل يمتد إلى تعظيم القيمة الاقتصادية المتولدة من منظومة الاقتصاد الرقمي، بما يعزز تحقيق مستهدفات البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي.

الارتباط برؤية عمان 2040 وخطة التنمية الخمسية الحادية عشرة

يمثل البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي الذراع التنفيذي الرقمي لتحقيق مستهدفات رؤية عمان 2040، ويأتي برنامج التقنيات المالية بوصفه أحد برامجه التنفيذية المتخصصة التي تترجم التوجهات الاستراتيجية للرؤية في القطاع المالي، وتسهم في تطوير منظومة مالية رقمية حديثة تدعم بناء اقتصاد أكثر تنافسية وابتكارا واستدامة. ويتمثل أثره الرئيس في دعم أولويات محوري الاقتصاد والتنمية والحوكمة والأداء المؤسسي، مع مساهمة داعمة في محوري الإنسان والمجتمع والبيئة المستدامة، بما يعزز دور المنظومة المالية بوصفها أحد الممكنات الرئيسة للتحول الاقتصادي والرقمي في سلطنة عمان.

محور الحوكمة والأداء المؤسسي

يسهم البرنامج في تطوير الأطر التنظيمية والرقابية، ورفع كفاءة الخدمات والإجراءات المالية الرقمية، وتعزيز الشفافية والثقة والاستقرار في المنظومة المالية، ضمن أطر متوازنة تجمع بين تشجيع الابتكار والمحافظة على النزاهة المالية وحماية المستفيدين.

محور الاقتصاد والتنمية

يدعم البرنامج التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية، ويعزز البيئة المحفزة للاستثمار والابتكار، ويرفع تنافسية القطاع المالي من خلال تطوير منظومة التقنيات المالية والبنية الأساسية للمدفوعات، وتمكين المؤسسات المالية والشركات التقنية من تبني حلول رقمية متقدمة. كما يسهم في دعم نمو الشركات الناشئة، وتطوير نماذج أعمال مالية مبتكرة، وتوطين الحلول المالية الرقمية، بما يعزز القيمة الاقتصادية المضافة للقطاع، ويدعم مساهمة الاقتصاد الرقمي في النمو الاقتصادي

محور الإنسان والمجتمع

من خلال تعزيز الشمول المالي، وتوسيع إتاحة الخدمات المالية الرقمية الآمنة للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة، وتنمية الكفاءات الوطنية وتعزيز الخبرات المتخصصة في التقنيات المالية. كما يسهم بصورة غير مباشرة في محور البيئة المستدامة عبر التوسع في المعاملات والخدمات المالية الرقمية، والحد من الاعتماد على النقد الورقي والمعاملات الورقية وما يرتبط بها من استهلاك للموارد. وتتكامل هذه المساهمات مع أثر البرنامج الاقتصادي والمؤسسي، بما يوسع مشاركة المجتمع وقطاع الأعمال في الاقتصاد الرقمي.

ويتكامل هذا الارتباط طويل المدى مع خطة التنمية الخمسية الحادية عشرة (2026-2030)، بوصفها الإطار التنفيذي الوطني قصير المدى لتحقيق مستهدفات رؤية عمان 2040 خلال السنوات الخمس، والتي تتزامن مع المرحلة الثانية من برنامج التقنيات المالية. وبذلك، يشكل البرنامج حلقة وصل تنفيذية بين التوجهات بعيدة المدى لرؤية عمان 2040، والمرحلة الثانية من البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي، والأولويات التنفيذية لخطة التنمية الخمسية الحادية عشرة، من خلال تحويل هذه التوجهات إلى مبادرات ومشروعات تسهم في تطوير القطاع المالي، وتمكين الحكومة والأعمال والتجارة الرقمية، وبناء اقتصاد رقمي أكثر كفاءة وتنافسية واستدامة، بما يسهم في تحقيق مستهدفات رؤية عمان 2040.

03

رحلة البرنامج
ومنجزات المرحلة الأولى

رحلة البرنامج ومنجزات المرحلة الأولى

يمثل برنامج التقنيات المالية، الذي يشرف عليه البنك المركزي العماني، أحد المحركات الأساسية لتحديث المنظومة المالية في سلطنة عمان ودعم الانتقال نحو اقتصاد رقمي أكثر شمولا وتنافسية. ويهدف إلى بناء منظومة وطنية متكاملة ترتكز على بنية مالية رقمية حديثة، وتيسير المعاملات المالية المحلية والعابرة للحدود، وتهيئة بيئة محفزة للابتكار والاستثمار، بما يدعم نمو قطاع التقنيات المالية ويرفع كفاءة المنظومة المالية ويحقق مستهدفات الاستراتيجية الوطنية للتقنيات المالية ويعمل على تنفيذ أولوياتها بما يخلق علاقة تكاملية وتعزيزه بين الاستراتيجية والبرنامج. وينفذ البرنامج وفق نهج مرحلي يبدأ ببناء الجاهزية التقنية والتنظيمية وترسيخ الثقة والاستقرار، ثم ينتقل إلى توسيع التطبيق، وتوطين الحلول، وتعظيم الأثر الاقتصادي، بما يعزز السيادة المالية الرقمية.

ومثلت المرحلة الأولى (2021-2025) مرحلة تأسيس وبناء للجاهزية الوطنية، ركزت على

1. تطوير البيئة التنظيمية والبنية الأساسية المالية الرقمية
2. تفعيل البيئات التجريبية الرقابية
3. توسيع استخدام المدفوعات الإلكترونية وخدمات التحقق الرقمي

بما مهد للانتقال إلى مرحلة التوسع وتعظيم الأثر الاقتصادي. وقد عكست منجزات هذه المرحلة تسارعا في التحول نحو الخدمات المالية الرقمية، من خلال

1. تعزيز جاهزية البنية الأساسية المالية
2. توسيع منظومة شركات التقنيات المالية
3. احتضان الابتكارات الصاعدة
4. التوسع في خدمات التحقق الرقمي

بما أسهم في بناء بيئة مالية رقمية أكثر نضجا وأمانا، وعزز ثقة المستخدمين ودعم نمو الاقتصاد الرقمي.

البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي
National Program for Digital Economy

أبرز منجـــزات المرحلة الأولى (2021-2025)

البنية الأساسية المالية الرقميـة

4 أنظمة
أنظمة المدفوعات الوطنية المطورة

بنية أساسية لتمكين شركات التقنيات المالية

التبني والمدفوعات الرقميـة

%703

نمو حجم المعاملات غير النقدية
بين عامي 2020 و2025

خدمات الدفع العالمية المتاحة
تم تدشينها في عام 2024

الثقة والتحقق الرقمـي

36 مؤسسة مالية
المؤسسات المالية المستفيدة من خدمة «أعرف عميلك» الإلكترونيـة

للتحقق من إجراءات العملاء الأفراد والمؤسسات

السوق والابتكار

10 شركات

عدد شركات التقنيات المالية المرخصة

شركـات متخصصـة مرخصـة فـي قطـاع التقنيـات المالية

11 شركة ناشئة

الشركات الناشئة المقبولة للاختبار والتجريب

تم ضمن البيئة التجريبيـة الرقابيـة إجراء اختبـارات بهدف فهـم الفوائـد والمخاطـر المرتبطـة بالمنتجات والخدمات المبتكرة.

أبرز منجـــزات المرحلة الأولى (2021-2025)

وتكشف هذه المنجزات عن انتقال منظومة التقنيات المالية من مرحلة التأسيس إلى مستوى أعلى من الجاهزية والتبني؛ إذ يعكس النمو الكبير في المعاملات غير النقدية اتساع استخدام المدفوعات الرقمية، فيما يدل نمو الشركات المرخصة وقبول الشركات الناشئة في البيئة التجريبية الرقابية على تشكل قاعدة للابتكار وتطوير الحلول. كما أسهم تدشين خدمات الدفع العالمية وتطوير أنظمة المدفوعات الوطنية في توسيع خيارات الدفع وتعزيز جاهزية المنظومة، في حين وفر انتشار خدمة «أعرف عميلك» لدى المؤسسات المالية أساسا مشتركا للتحقق الرقمي. وقد مهدت هذه النتائج للانتقال في المرحلة الثانية من توسيع الاستخدام وبناء الجاهزية إلى تطوير حلول وطنية أكثر استقلالية، وتوسيع نطاق التجريب والتطبيق، وتعظيم الأثر الاقتصادي للتقنيات المالية.

وانطلاقا من هذه المنجزات، ينتقل البرنامج في المرحلة الثانية (2026-2030) إلى تعظيم أثره الاقتصادي والاستراتيجي عبر تعزيز السيادة المالية الرقمية من خلال تطوير حلول وأنظمة دفع وطنية مستقلة تسهم في تعزيز حماية البيانات المالية. كما يركز على توسيع البيئات التجريبية الرقابية المشتركة، وإعداد وتنفيذ خارطة طريق للذكاء الاصطناعي في الخدمات المالية، وتعزيز الاعتماد الشامل للمدفوعات الإلكترونية في الجهات الحكومية والتجارية، بما يرفع كفاءة المنظومة المالية الوطنية، ويعزز استقلاليتها، ويدعم التنويع الاقتصادي والحفاظ على القيمة المضافة داخل سلطنة عمان على المدى المتوسط والطويل.

1. توسيع البيئات التجريبية الرقابية المشتركة
2. تعزيز الاعتماد الشامل للمدفوعات الإلكترونية في الجهات الحكومية والتجارية
3. وتنفيذ خارطة طريق للذكاء الاصطناعي في الخدمات المالية
4. رفع كفاءة المنظومة المالية الوطنية، ويعزز استقلاليتها
5. يدعم التنويع الاقتصادي والحفاظ على القيمة المضافة داخل سلطنة عمان على المدى المتوسط والطويل

البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي
National Program for Digital Economy

04

خارطة طريق المرحلة الثانية

توجه المرحلة الثانية ومميزاتها

لا تنطلق المرحلة الثانية من برنامج التقنيات المالية بوصفها بداية جديدة منفصلة عما تحقق سابقا، بل تمثل امتدادا طبيعيا واستمرارا وتعميقا لمنجزات المرحلة الأولى، التي شهدت تسارعا في التحول نحو المدفوعات الرقمية، وتوسعا في منظومة شركات التقنيات المالية، وتفعيلا للبيئات التجريبية الرقابية، وتطويرا لأنظمة المدفوعات الوطنية، وتوسعا في خدمات التحقق الرقمي. ومن هذا المنطلق، تنتقل المنظومة المالية الرقمية الوطنية من مرحلة بناء الجاهزية والممكنات الأساسية إلى مرحلة تعظيم الأثر الاقتصادي والاستراتيجي، يركز فيها البرنامج على أهداف ومبادرات محددة تتوافق مع الاستراتيجية الوطنية للتقنيات المالية.

فمن حيث توجه البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي نحو تسريع رقمنة أهم القطاعات الاقتصادية الحيوية، يمثل القطاع المالي نفسه أحد أهم القطاعات المستهدفة بالرقمنة، وفي الوقت ذاته الممكن الرئيسي الذي تعتمد عليه رقمنة بقية القطاعات الاقتصادية، إذ توفر حلول الدفع والتحويل والتحقق الرقمي التي يطورها البرنامج البنية التمكينية التي تحتاجها القطاعات الأخرى، كالتجارة والصناعة والسياحة والخدمات اللوجستية، لإتمام معاملاتها المالية رقميا. وانسجاما مع توجه استمرار تطوير الحكومة الرقمية وتوسعها، تتسم هذه المرحلة بتوسيع اعتماد الوسائل المالية الرقمية في المعاملات الحكومية ورفع كفاءة التحصيل، بما يخدم المجتمع والقطاعات الاقتصادية على حد سواء. وتماشيا مع توجه تحفيز استخدام الذكاء الاصطناعي والتقنيات المتقدمة بوصفها محركا رئيسياً لهذه المرحلة، يولي القطاع المالي أهمية خاصة لتوظيف الذكاء الاصطناعي والتقنيات الناشئة في تطوير حلول ونماذج أعمال مالية مبتكرة، بما يفتح آفاقا جديدة للنمو والاستثمار.

توجه المرحلة الثانية ومميزاتها

انسجاما مع توجه تحفيز الشركات الصغيرة والمتوسطة على تبني الحلول الرقمية، تحرص هذه المرحلة على احتضان ودعم الشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة في القطاع المالي، وتمكينها من تطوير حلولها المالية الرقمية الخاصة وتقديم خدماتها للسوق، لا الاقتصار على تبني حلول جاهزة فحسب، بما يرفع كفاءتها وتنافسيتها ويوسع قاعدة مزودي الحلول المالية الوطنية. وتماشيا مع توجه تعزيز الأمن السيبراني في القطاعات الاقتصادية، تولي هذه المرحلة أهمية خاصة لتعزيز الثقة الرقمية وحماية المعاملات المالية وبياناتها، بما يضمن استدامة العمليات المالية الرقمية ويعزز سلامة البنية المالية الوطنية. وانسجاما مع توجه تطوير المهارات الرقمية وبناء القدرات، تسعى هذه المرحلة إلى تنمية كفاءات وطنية متخصصة في القطاع المالي ترفع من كفاءة برامج بناء القدرات في هذا المجال تحديدا.

كما تنسجم هذه المرحلة مع توجه تحديث الأطر التشريعية ودعم الاستثمار الرقمي، من خلال تهيئة بيئة تنظيمية مرنة تسهم في تبسيط إجراءات الامتثال ورفع كفاءتها، دون الإخلال بالمتطلبات التنظيمية والرقابية، وتزيد جاذبية القطاع المالي للاستثمار المحلي والدولي، بما يعزز السيادة المالية الرقمية ويحافظ على القيمة المضافة داخل سلطنة عمان. وتماشيا مع توجه إرساء أسس البحث والتطوير وريادة الأعمال الرقمية ودفع عجلة الابتكار تمهيدا للمراحل اللاحقة، يمثل البحث والتطوير ركيزة أساسية في هذه المرحلة، بوصفه الأداة التي تمكن من دراسة واستكشاف تطبيقات التقنيات المالية الناشئة وتطوير حلول ونماذج أعمال جديدة ومبتكرة تستجيب لاحتياجات القطاع المالي المتطورة، بما يرسخ قاعدة معرفية وتقنية وطنية قابلة للبناء عليها مستقبلا.

توجه المرحلة الثانية ومميزاتها

تكمن الميزة الأساسية في تصميم المرحلة الثانية في أنها لا تركز على تطوير حلول أو خدمات منفردة، بل على بناء محفظة تحول وطنية مترابطة تغطي مختلف مكونات منظومة التقنيات المالية بصورة متكاملة، وتجمع بين

بما يعزز قدرة القطاع المالي على توليد قيمة اقتصادية مستدامة، ويدعم التحول الرقمي لمختلف القطاعات الاقتصادية، ويرسخ دور التقنيات المالية كممكن استراتيجي للاقتصاد الرقمي، ويمهد لمرحلة أكثر نضجا في تطوير الصناعات والحلول الرقمية الوطنية.

المبادرات الرئيسية

تستند المرحلة الثانية من البرنامج إلى مخرجات وإنجازات المرحلة الأولى، بما يضمن البناء على ما تحقق وتعزيز المكتسبات السابقة، وذلك ضمن الإطار الأشمل للاستراتيجية الوطنية للتقنيات المالية، ويعزز اتساق البرنامج مع التوجهات والأولويات الوطنية. وتهدف هذه المرحلة إلى الانتقال من بناء الجاهزية والممكنات الأساسية إلى تعظيم الأثر الاقتصادي والاستراتيجي، من خلال تطوير منظومة وطنية متكاملة تعزز السيادة المالية الرقمية، وتدعم الابتكار، وتوسع استخدام الخدمات المالية الرقمية. وقد صممت مبادرات البرنامج بما يحقق مواءمتها مع الاستراتيجية الوطنية للتقنيات المالية، ونظمت ضمن أربعة مسارات ترتبط بأربعة ركائز من ركائز الاستراتيجية الست، بما يعزز تكامل البرنامج مع توجهاتها وأولوياتها، ويحقق تكامل الأدوار والمخرجات ويدعم اتساع أثر البرنامج واستدامته.

المبادرات الرئيسية

أولا: الرقمنة وتطوير السوق

يمثل هذا المسار نقطة الانطلاق لبرنامج التقنيات المالية، حيث يركز على بناء بيئة تنظيمية وابتكارية مرنة تمكن المؤسسات المالية، وشركات التقنيات المالية، والشركات الناشئة، ومزودي الحلول من تطوير واختبار الحلول والمنتجات والخدمات ونماذج الأعمال المبتكرة ضمن أطر رقابية متوازنة. ويهدف إلى تحفيز الابتكار، وتقليل التحديات التنظيمية، وتعزيز جاذبية القطاع للاستثمار، مع المحافظة على الاستقرار المالي وحماية العملاء. كما يشكل هذا المسار الأساس الذي تنطلق منه بقية مسارات البرنامج من خلال احتضان الابتكارات وتحويلها إلى حلول ومنتجات قابلة للتطبيق والتوسع.

1 مبادرة البيئة التجريبية الرقابية للتقنيات المالية للبنك المركزي العماني

تهدف هذه المبادرة إلى تمكين المؤسسات المالية وشركات التقنيات المالية المحلية والعالمية، بما في ذلك الشركات الناشئة، من اختبار المنتجات والخدمات ونماذج الأعمال المبتكرة في بيئة رقابية آمنة وخاضعة للإشراف قبل طرحها في السوق. كما تتضمن أتمتة إجراءات التسجيل والمتابعة بما يسهم في تسريع عمليات التقييم، وتحسين كفاءة إدارة الطلبات، وتعزيز التوازن بين تشجيع الابتكار، وحماية العملاء، والمحافظة على الاستقرار المالي.

2 مبادرة مركز ابتكار التقنيات المالية

تهدف هذه المبادرة إلى إنشاء مركز وطني للابتكار ومسرعة أعمال متخصصة في التقنيات المالية، يعمل على تمكين التعاون بين المؤسسات المالية، والشركات التقنية، والشركات الناشئة، والمبتكرين، والمستثمرين، تحت إشراف البنك المركزي العماني وبالتعاون مع هيئة الخدمات المالية. ويسهم المركز في تسريع تطوير الحلول المالية الرقمية، وتعزيز الشراكات، وربط الابتكارات بالقطاع المالي، ودعم نمو الشركات الوطنية، وتحويل الأفكار المبتكرة إلى منتجات وخدمات قابلة للتطبيق التجاري.

ثانيا: الأطر التنظيمية والسياسات الداعمة

يركز هذا المسار على تطوير أطر تنظيمية مرنة تواكب تطور التقنيات المالية، وتتيح اختبار الحلول ونماذج الأعمال الجديدة ضمن بيئة رقابية خاضعة للإشراف، بما يعزز كفاءة الإجراءات التنظيمية ويدعم مواكبة التطورات في القطاع.

3 مبادرة إطار البيئة التجريبية الرقابية المشتركة بين البنك المركزي العماني وهيئة الخدمات المالية

تهدف هذه المبادرة إلى تطوير إطار تنظيمي مشترك يعزز التعاون والتكامل بين البنك المركزي العماني وهيئة الخدمات المالية في تنظيم واختبار المنتجات والخدمات ونماذج الأعمال المبتكرة التي تتداخل فيها اختصاصات الجهتين. كما تسهم في توحيد الإجراءات التنظيمية، وتبسيط متطلبات الامتثال، وتوفير بيئة رقابية أكثر مرونة تدعم الابتكار، مع المحافظة على الاستقرار المالي وضمان معايير عالية لحماية العملاء.

ثالثا: البنية الأساسية الرقمية

يمثل هذا المسار الركيزة التشغيلية لبرنامج التقنيات المالية، حيث يركز على تطوير منظومة مالية رقمية وطنية متقدمة توفر بنية أساسية موثوقة ومرنة لتشغيل خدمات الدفع والتسوية والمعاملات المالية بكفاءة وموثوقية وأمان. ويستهدف تعزيز السيادة المالية الرقمية من خلال تطوير حلول وطنية تقلل الاعتماد على الأنظمة الخارجية، وترفع كفاءة المدفوعات الرقمية، وتعزز موثوقية الخدمات المالية واستمراريتها وسرعة تنفيذ المعاملات. كما يمثل هذا المسار المرحلة التي تتحول فيها الابتكارات والتقنيات المطورة إلى أنظمة تشغيلية تدعم مختلف القطاعات الاقتصادية، وتسهم في تعظيم القيمة المحلية المضافة.

المبادرات الرئيسية

4 تعزيز انتشار واستخدام البطاقة البنكية المحلية (مال)

تهدف هذه المبادرة إلى تطوير بطاقة بنكية وطنية تعزز استقلالية منظومة المدفوعات الرقمية، وتسهم في تقليل الاعتماد على شبكات الدفع العالمية في المعاملات المحلية، مع توفير رسوم أكثر تنافسية، ودعم الاحتفاظ بالقيمة الاقتصادية داخل سلطنة عمان. كما تستهدف اعتماد البطاقة البنكية المحلية كوسيلة دفع للمعاملات الحكومية، بما يعزز السيادة المالية الرقمية ويدعم منظومة المدفوعات الوطنية.

5 تطوير نظام الدفع عبر الهاتف النقال (الدفع الفوري)

تهدف هذه المبادرة إلى تطوير نظام الدفع عبر الهاتف النقال بما يواكب احتياجات السوق والتطورات العالمية في مجال الدفع الفوري، ويوفر خدمات دفع رقمية أكثر سرعة ومرونة وسهولة للأفراد والمؤسسات. كما تسهم في توسيع استخدام المدفوعات الرقمية، وتعزيز الشمول المالي، ودعم التحول نحو مجتمع أقل اعتمادا على النقد.

6 إدخال تحسينات في نظام المقاصة الإلكترونية

تهدف هذه المبادرة إلى تطوير نظام المقاصة الإلكترونية من خلال تنفيذ تحسينات فنية وتشغيلية تلبي احتياجات البنوك والعملاء، وترفع كفاءة عمليات التسوية المالية. كما تسهم في تعزيز سرعة تنفيذ المعاملات، ورفع الاعتمادية والشفافية، ودعم كفاءة البنية الأساسية للمدفوعات الرقمية.

7 مبادرة ترميز الأصول

تهدف هذه المبادرة إلى دراسة وتطوير تطبيقات ترميز الأصول من خلال تحويل الأصول المادية أو المالية إلى رموز رقمية تعتمد على تقنية سلاسل الكتل، بما يتيح استكشاف فرص تطوير منتجات وخدمات مالية مبتكرة. كما تسهم في تعزيز الابتكار، وفتح آفاق جديدة للاستثمار والتمويل، ودعم تطوير حلول رقمية محلية تتوافق مع الأطر التنظيمية المعتمدة.

المبادرات الرئيسية

8 خارطة طريق الذكاء الاصطناعي في الخدمات المالية

تهدف هذه المبادرة إلى خارطة طريق لتبني الذكاء الاصطناعي في القطاع المالي والمصرفي، وتحديد واختبار حالات الاستخدام ذات الأولوية ضمن البيئة التجريبية الرقابية. كما تسهم في توجيه توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحسين الخدمات المالية، ورفع الكفاءة التشغيلية، وتعزيز إدارة المخاطر، ودعم الابتكار، بما يضمن الاستخدام المسؤول والمتوافق مع المتطلبات التنظيمية.

9 مبادرة خدمة أعرف عميلك

تهدف هذه المبادرة إلى تطوير منظومة وطنية متكاملة للتحقق الرقمي من هوية الأفراد والشركات من خلال التكامل الإلكتروني مع الجهات الحكومية المختصة، واستخدام تقنيات التحقق الحديثة، بما في ذلك التحقق الإلكتروني من بصمة الوجه والتحقق الإلكتروني من التوقيع. كما تسهم في تبسيط إجراءات التعرف على العملاء، وتعزيز موثوقية الخدمات المالية الرقمية، ورفع مستويات الامتثال، والحد من مخاطر الاحتيال. وتشمل المبادرة خدمات التحقق من الشركات، والتحقق الإلكتروني من بصمة الوجه، والتحقق الإلكتروني من التوقيع.

رابعا: الشمول المالي

يركز هذا المسار على تعزيز الشمول المالي من خلال زيادة تبني واستخدام الخدمات المالية الرقمية، وتوسيع الوصول إليها، وبناء ثقة الجمهور في خدمات التقنيات المالية، بما يعظم الاستفادة من الحلول المالية الرقمية ويدعم انتشارها واستدامة أثرها الاقتصادي والاجتماعي.

10 مبادرة تعزيز توسع استخدام خدمات الدفع الإلكترونية في سلطنة عمان بالتعاون مع الجهات الحكومية المختلفة

تهدف هذه المبادرة إلى تعزيز اعتماد خدمات الدفع الإلكترونية من خلال التعاون مع الجهات الحكومية ومختلف المؤسسات، وتوسيع نطاق استخدامها، ونشر الوعي بمزاياها، وتشجيع تبني حلول الدفع الحديثة في مختلف القطاعات الاقتصادية. كما تسهم في رفع كفاءة المعاملات، وتقليل الاعتماد على النقد، ودعم التحول نحو اقتصاد رقمي أكثر كفاءة.

أولويات ومراحل التنفيذ

يسترشد تنفيذ مبادرات المرحلة الثانية لبرنامج التقنيات المالية بالأولويات التي تحددها الاستراتيجية الوطنية للتقنيات المالية، بما يضمن اتساقها مع رؤيتها وأهدافها وتوجهاتها. وتمثل مبادرات البرنامج إسهاما ضمن إطار وطني أشمل يضم مشروعات ومبادرات أخرى تحت مظلة الاستراتيجية، تتكامل فيما بينها لتغطية ركائزها وأولوياتها المختلفة، بما يوحد الجهود بين الجهات المعنية ويعزز تحقيق مستهدفات الاستراتيجية وتطوير منظومة التقنيات المالية في سلطنة عمان.

تعكس أولويات التنفيذ أهمية الدور الذي يؤديه كل مسار في دعم بقية المسارات وتعزيز أثرها داخل منظومة التقنيات المالية

فيمثل مسار الرقمنة وتطوير السوق البيئة الممكنة لتطوير الحلول واختبارها وتسريع نضجها، بينما يدعم مسار الأطر التنظيمية والسياسات الداعمة تطوير أطر تنظيمية مرنة تواكب تطور التقنيات المالية وتعزز كفاءة الإجراءات التنظيمية

وفي المقابل، يعمل مسار البنية الأساسية الرقمية على تطوير وتشغيل الأنظمة والمنصات الوطنية التي تشكل الأساس لتقديم الخدمات المالية الرقمية،

في حين يركز مسار الشمول المالي على توسيع استخدام تلك الخدمات، وتعزيز الثقة بها، وتعظيم الاستفادة منها لدى الأفراد والمؤسسات والجهات الحكومية.

وتمثل أولويات التنفيذ توازنا ديناميكيا بين مسارات متزامنة يغذي كل منها الآخر، وتسهم مجتمعة في بناء منظومة وطنية متكاملة للتقنيات المالية. وتدار التبعيات الفنية والتنظيمية على مستوى المشروعات والمكونات التنفيذية لكل مبادرة، بما يضمن مرونة التنفيذ، والاستفادة المستمرة من المخرجات المتحققة، وتحقيق مستهدفات المرحلة الثانية، وتعزيز السيادة المالية الرقمية، ودعم مساهمة البرنامج في تحقيق مستهدفات البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي.

05

مستهدفات البرنامج والأثر الاقتصادي

مستهدفات البرنامج

تعكس مستهدفات برنامج التقنيات المالية بحلول عام 2030 التوجه الاستراتيجي للبرنامج نحو بناء منظومة مالية رقمية أكثر نضجا وقدرة على تحقيق قيمة اقتصادية مستدامة، من خلال الانتقال من مرحلة بناء الجاهزية والممكنات إلى مرحلة النضج التشغيلي، وتوسيع السوق، وتعظيم الأثر الاقتصادي، ضمن منظومة تحول الابتكار والحلول الواعدة إلى منتجات وخدمات مالية رقمية مرخصة وقابلة للتوسع، بما يعزز جاذبية سلطنة عمان للاستثمارات النوعية في قطاع التقنيات المالية. وتركز هذه المستهدفات على تنمية قطاع التقنيات المالية، وتعزيز الحلول المالية الرقمية الوطنية، وتوسيع استخدامها في مختلف الأنشطة الاقتصادية، بما يدعم تنافسية القطاع المالي ويعزز مساهمته في الاقتصاد الرقمي. ولا تمثل هذه المستهدفات غاية بحد ذاتها، وإنما تعكس نضج المنظومة المالية واتساع أثرها الاقتصادي مقارنة بما تحقق حتى نهاية المرحلة الأولى من البرنامج.

وتتمثل المستهدفات الرئيسة فيما يأتي

1. زيادة عدد الشركات العاملة في قطاع التقنيات المالية، بما يعكس نمو منظومة الابتكار المالي الوطنية، ويدعم توسع الشركات المتخصصة والناشئة، ويعزز مساهمة القطاع في خلق قيمة اقتصادية وفرص نوعية.

2. زيادة عدد الحلول الرقمية المستحدثة والمرخصة في مجال التقنيات المالية، بما يعزز توطين التقنيات المالية، ويوسع تنوع الخدمات والمنتجات المالية الرقمية المتاحة

3. زيادة قيمة المعاملات المنفذة باستخدام حلول التقنيات المالية المحلية، بما يعكس اتساع تبنيها من قبل الأفراد وقطاع الأعمال والجهات الحكومية، ويعزز الثقة في الحلول الوطنية.

الأثر الاقتصادي المتوقع للبرنامج حتى عام 2030

تنبع القيمة الاقتصادية الاستراتيجية لبرنامج التقنيات المالية من طبيعته المزدوجة بوصفه برنامجا إنتاجيا وتمكينيا في آن واحد؛ فهو يبني منظومة وطنية متخصصة للتقنيات المالية، ويوظفها بوصفها أحد الممكنات الرئيسة لنمو الاقتصاد الرقمي، من خلال تطبيق حلولها أفقيا لرفع كفاءة القطاع المالي والقطاعات الاقتصادية الأخرى. ولذلك، لا يقاس أثره بحجم قطاع التقنيات المالية وحده، بل بما يسهم به في تحسين بيئة الأعمال، ورفع كفاءة المنظومة المالية، وتسريع حركة المدفوعات والتمويل والاستثمار، وتحسين إنتاجية الأنشطة الاقتصادية، وتوسيع الشمول المالي، بما يدعم النمو الاقتصادي المستدام ويرفع تنافسية سلطنة عمان. كما يمثل البرنامج أداة لتحويل الابتكار المالي إلى قيمة اقتصادية مستدامة، ويتحقق ذلك من خلال التوسع المتزامن في الشركات، والحلول الوطنية، والاستخدام الفعلي للتقنيات المالية في مختلف الأنشطة الاقتصادية.

ويتوقع أن يسهم البرنامج في توسيع النشاط الاقتصادي لقطاع التقنيات المالية، من خلال نمو الشركات المتخصصة والناشئة، وزيادة الحلول المالية الرقمية الوطنية المرخصة، واتساع استخدامها في مختلف المعاملات الحكومية والتجارية، بما يرفع كفاءة الأسواق، ويخفض تكاليف المعاملات، ويشجع التجارة الرقمية والاستثمار، ويعزز قدرة المؤسسات على تطوير خدمات ومنتجات ونماذج أعمال مالية أكثر ابتكارا. كما يعزز هذا التوسع منظومة الابتكار المالي، ويرفع جاذبية سلطنة عمان للاستثمارات النوعية، ويدعم انتقال الحلول الوطنية إلى مرحلة التشغيل التجاري واسع النطاق، بما يحولها إلى قيمة اقتصادية مستدامة.

ويمتد أثر البرنامج إلى ترسيخ مقومات النمو طويل المدى للاقتصاد الرقمي، من خلال

1. تقليل الاعتماد على الحلول والخبرات الخارجية.
2. دعم نمو الصناعات المالية الرقمية
3. تحفيز ريادة الأعمال
4. خلق فرص عمل تخصصية عالية القيمة
5. الاسهام في الاحتفاظ بجزء أكبر من القيمة الاقتصادية المتولدة داخل سلطنة عمان
6. تنمية الكفاءات الوطنية في مجالات التقنيات المالية والتقنيات الرقمية المتقدمة
7. تعزيز تطوير الحلول المالية الرقمية الوطنية القيمة المضافة المحلية

وبذلك، تتمثل الحصيلة المنشودة بحلول عام 2030 في ترسيخ منظومة مالية رقمية وطنية آمنة ومستقرة ومبتكرة، تعزز السيادة المالية الرقمية، وترفع تنافسية الاقتصاد الوطني، وتعظم القيمة المضافة المحلية، بما يدعم النمو الاقتصادي المستدام ويحقق مستهدفات البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي ورؤية عمان 2040.

06

نافذة الاستثمار والشراكة

نافذة الاستثمار والشراكة

تمثل المرحلة الثانية من برنامج التقنيات المالية (2026-2030) انتقالا من بناء الجاهزية وتأسيس الأطر إلى توسيع التطبيق، وتوطين الحلول، وبناء سوق وطني متقدم للتقنيات المالية. وتفتح مبادرات البرنامج العشر، بوصفها منصة وطنية للاستثمار والشراكة، آفاقا متنوعة أمام القطاع الخاص والمستثمرين والمؤسسات الوطنية والدولية، عبر فرص تغطي مختلف مكونات المنظومة؛ من البنية المالية الرقمية وأنظمة الدفع الوطنية، إلى الحلول والخدمات المالية الرقمية، والابتكار، وترميز الأصول، وبناء الكفاءات ودعم الشركات الناشئة، بما يشمل تطوير الحلول واختبارها وتطبيقها والتوسع فيها. وتستجيب هذه الفرص لاحتياجات فعلية في الحلول والخبرات والقدرات التقنية والمعرفية، بما يمكن الشركاء من الإسهام في تطوير منتجات وأصول تقنية وطنية، وتعزيز القيمة المضافة المحلية، وبناء قدرات مستدامة. ويستعرض هذا القسم أبرز هذه الفرص، إلى جانب مسار المشاركة والتواصل وآليات الاستفادة منها.

مجالات الاستثمار والشراكة

تنشأ مجالات الاستثمار والشراكة الواردة فيما يلي بصورة مباشرة من مبادرات البرنامج، حيث تمثل كل مبادرة مجالا أو أكثر يمكن للقطاع الخاص والمستثمرين والشركاء الإسهام في تطويره أو الاستثمار فيه أو المشاركة في تنفيذه

1 البيئات التجريبية الرقابية

اختبار الحلول المالية المبتكرة في بيئة تنظيمية آمنة، والتحقق من جاهزيتها قبل التطبيق التجاري، وإجراء الأبحاث التطبيقية، وتطوير الأطر التنظيمية والاستفادة من الخبرات الدولية في التنسيق الرقابي المشترك.

الجهات المستهدفة

2 مركز ابتكار التقنيات المالية

إنشاء محطة موحدة لمسرعات أعمال التقنيات المالية، بهدف احتضان الابتكارات والحلول المالية، وتعزيز التعاون بين المؤسسات المالية والمبتكرين وشركات التقنية والمستثمرين، تحت إشراف البنك المركزي العماني.

الجهات المستهدفة

الشركات التقنية ومزودو الحلول
الشركات الناشئة ورواد الأعمال
المستثمرون والصناديق الاستثمارية
المؤسسات الأكاديمية والبحثية
الجهات الحكومية والقطاعات الاقتصادية
الخبراء والشركاء الدوليون
المؤسسات المالية

مجالات الاستثمار والشراكة

3 ترميز الأصول

تطوير منصات ترميز الأصول والمحافظ الرقمية وأنظمة إدارة الرموز، وإنشاء صناديق استثمارية متخصصة وتمويل الحلول الواعدة، وإجراء الدراسات التقنية والتنظيمية والقانونية، وبناء شراكات دولية متخصصة.

الجهات المستهدفة

4 خارطة طريق الذكاء الاصطناعي في الخدمات المالية

إعداد الخارطة وتحديد حالات الاستخدام، وتطوير تطبيقات ونماذج ذكاء اصطناعي متخصصة لتحسين العمليات وإدارة المخاطر وكشف الاحتيال وتجربة العملاء، وإجراء الأبحاث في الجوانب التقنية والتنظيمية والأخلاقية.

الجهات المستهدفة

5 البطاقة البنكية المحلية

الاستثمار في تطوير البطاقة وتشغيلها، وتطوير منصاتها وأنظمة الربط والحماية، واعتمادها في المدفوعات الحكومية، وتوسيع الخدمات المصرفية المرتبطة بها، والاستفادة من التجارب الدولية في أنظمة البطاقات الوطنية.

الجهات المستهدفة

6 نظام الدفع عبر الهاتف النقال

الاستثمار في تطوير النظام وتشغيله، وتطوير التطبيقات وواجهات الربط مع البنوك والمؤسسات المالية، وتوفير حلول الأمن ومكافحة الاحتيال، وتوسيع قنوات الخدمات المالية الرقمية وتعزيز الشمول المالي.

الجهات المستهدفة

الشركات التقنية ومزودو الحلول
الشركات الناشئة ورواد الأعمال
المستثمرون والصناديق الاستثمارية
المؤسسات الأكاديمية والبحثية
الجهات الحكومية والقطاعات الاقتصادية
الخبراء والشركاء الدوليون
المؤسسات المالية

البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي
National Program for Digital Economy

مجالات الاستثمار والشراكة

7	**تحسينات نظام المقاصة الإلكترونية**	تطوير وتحديث أنظمة المقاصة والتسوية، وتوفير التكامل مع المؤسسات المالية والجهات الحكومية، وتعزيز شفافية وكفاءة التحصيل الرقمي، وتقليل زمن وتكلفة التسوية وتحسين إدارة السيولة.	**الجهات المستهدفة**
8	**تعزيز توسع استخدام خدمات الدفع الإلكترونية**	توسيع اعتماد المدفوعات الإلكترونية في الخدمات الحكومية والقطاعات الاقتصادية، وتطوير حلول دفع متخصصة ومتكاملة مع الأنظمة القائمة، وتوسيع انتشار الخدمات المالية الرقمية، وبناء الشراكات والربط مع الشبكات الإقليمية والدولية.	**الجهات المستهدفة**
9	**خدمة "أعرف عميلك"**	تطوير حلول التحقق الرقمي والقياسات الحيوية وإدارة الهوية، وربط الجهات الحكومية والمؤسسات المالية بالخدمة، وتسريع إجراءات التعرف على العملاء والامتثال، وتقليل الإجراءات الورقية، وإجراء الأبحاث في أمن الهوية ومكافحة الاحتيال.	**الجهات المستهدفة**

الشركات التقنية ومزودو الحلول
الشركات الناشئة ورواد الأعمال
المستثمرون والصناديق الاستثمارية
المؤسسات الأكاديمية والبحثية
الجهات الحكومية والقطاعات الاقتصادية
الخبراء والشركاء الدوليون
المؤسسات المالية

البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي
National Program for Digital Economy

نافذة الاستثمار والشراكة

تعكس مجالات الاستثمار والشراكة اتساع نطاق الفرص التي يتيحها البرنامج لمختلف الشركاء الوطنيين والدوليين للإسهام في تطوير منظومة التقنيات المالية في سلطنة عمان. ولا تقتصر هذه الفرص على الاستثمار المباشر، بل تمتد إلى

1. تطوير وتشغيل الحلول والمنصات التقنية
2. تنفيذ المشاريع التجريبية وحالات الاستخدام
3. إجراء البحوث التطبيقية
4. بناء القدرات
5. ونقل المعرفة والخبرات

من خلال مواءمة هذه الفرص مع الأولويات والاحتياجات الوطنية، يسهم البرنامج في تطوير حلول وقدرات وطنية قابلة للتوسع، وتعزيز القيمة المضافة المحلية، وبناء منظومة تقنيات مالية أكثر تنافسية واستدامة.

مسار المشاركة والتواصل

تختلف طبيعة المشاركة باختلاف المبادرة والفرصة، فقد تأخذ شكل استثمار مباشر، أو شراكة تقنية أو بحثية، أو تطوير مشترك، أو مشروع تجريبي، أو برنامج لبناء القدرات. ويقوم مسار المشاركة على مراحل مترابطة تبدأ باستكشاف الفرصة والتعبير عن الاهتمام، ثم مواءمة قدرات الشريك مع المبادرة المناسبة، وتحديد نموذج التعاون، واستكمال المتطلبات التنظيمية والفنية، وصولا إلى التنفيذ أو التجريب، ثم التوسع في النماذج الناجحة وتعظيم أثرها الاقتصادي والتقني.

لا تقتصر الشراكة على تنفيذ مشروع أو مبادرة بعينها، بل تستهدف بناء شراكات استراتيجية طويلة الأمد تسهم في تطوير الحلول الوطنية، وتوطين التقنيات، وتنمية الكفاءات، وتحفيز الابتكار، ودعم نمو الشركات المتخصصة. كما تدعم انتقال الحلول الناجحة من نطاق التجربة إلى التطبيق الأوسع، وتطويرها إلى منتجات وخدمات وقدرات وطنية مستدامة، بما يعزز بناء منظومة متكاملة للتقنيات المالية تمتد آثارها إلى ما بعد مرحلة تنفيذ البرنامج.

البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي
National Program for Digital Economy

مسار المشاركة والتواصل

ولتمكين المستثمرين والشركاء من استكشاف الفرص والمشاركة فيها، يتيح البرنامج قنوات التواصل الآتية:

- الاطلاع على مبادرات التقنيات المالية عبر الصفحة الرسمية للتقنية المالية بالبنك المركزي العماني. Central Bank Of Oman - Fintech

  https://cbo.gov.om/Pages/FinTech.aspx

- متابعة الفرص الاستثمارية والمناقصات الحكومية المتعلقة بتطوير الأنظمة والبنية الأساسية المالية الرقمية عبر المنصات الرسمية المعتمدة.

- تقديم طلبات الانضمام واختبار الحلول المبتكرة من خلال الإجراءات الإلكترونية المعتمدة لدى البنك المركزي العماني وهيئة الخدمات المالية
  Central Bank Of Oman - Regulatory Sandbox
  https://cbo.gov.om/Pages/FinTechRegulatorySandbox.aspx

- للمزيد من المعلومات حول مبادرات التقنيات المالية، التواصل مع دائرة الابتكار والتقنيات المالية بالبنك المركزي العماني. البريد الإلكتروني:
  Innovation@cbo.gov.om

امسح الرمز